البيض وأما قولهم ثوب اسمال ونطفة أمشاج فلان الثوب
مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل
مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة
اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اخصر
طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول الجعفر بن علبة
الحارثي هواي اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار
مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيبه على
الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب
في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب
المستتبع والجثماني الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه
تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف
اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني
عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان
المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه
غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله
او غيرهما او لتضمنها تحقير المضاف ولد الحجام حاضر او للمضاف
اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيدا
ويناجيه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقدم بعض على
بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم
واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسامة السامع او المخاطب
نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام

وينادمه

تعظيم المضاف

منزرمق

اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله
تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة
عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون
او اعتبار لطيف مجازى وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك
واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة
نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم
تدلك على خراب الارض النفخة من رائحتها يعنى على جنس الخراب وذكر
لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هى
من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى
نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجىء ان شاء الله تعالى واما
تنكيره فللافراد اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية
اى للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من
الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن
آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب
ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان
بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته
او التعظيم او التحقير يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا
لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابى السمط له حاجب
اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب
العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير
كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله

اى رضوان قليل

اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو
الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار
بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى ذو عدد
كثير هو ناظر الى التكثير وآيات عظام هو ناظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير
والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم
بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع من التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل
يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى يمين الممدوح وجعل
صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب
ربك للتحقير واعترض المص بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس
الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح
الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة ونفس
الكلمة مدخلان في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه
مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد
من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق
الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب
بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان
يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شيء قليل من العذاب
ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح
وهو جواب عن سؤال مقدر
الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم
ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اى غير
من لقولهم اعوذ بالله من غضب الحليم

المهند سيف منسوب الى الهند حسن چلبي
منصوب بنزع الخافض اى من حمل المهند

٥٠

اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد
من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل
نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي
تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح
ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا
كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق
التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة
خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد
صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه
وهذا في كتابه كثير فليتنبه له او للتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله او للتحقير
(اي حرب عظيم)
ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وكذا يحمل التنكير على ما يفيد
التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول
المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى وغيره
فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى
يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول
على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب
الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من
ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت
(في قولك ما ضربت زيدا الا ضربا)
غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير
المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت
ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعين

قوله تعالى او اطرحوه ارضًا اي ارضًا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران

وللتقليل قوله فيه ما يخيل تطرد الروم عنهم وبه تأنجود تطرد الفقر والجدبا

اي بعود يسير من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك

واحسانك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد

التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض

درجات اراد محمدًا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء

قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه

وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل

نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر

المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريًا على ما هو المناسب

من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها على التنكير نظرًا الى ان ضمير الفصل

وكثيرًا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون

تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته

والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر

وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه والابدال منه يعني اما الوصف

اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينًا له اي للمسند اليه

كاشفًا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ

يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف

للكشف لا في كونه وصفًا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة

بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا

ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى

وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او

منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات

ابيات او ذلك فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد تحاول البدعا فالالمعي
ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الا آخره وصف له كاشف عن معناه
كما حكى عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله
في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا
واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد
من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته
ببعض من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل
التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف
مدحا او ذما او ترحما نحو جاء في زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث
يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما
بان لا يكون اشتراك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرف بعينه قبل
ذكر الوصف وشرط هذه الثلاثة ان لا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان
الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما
وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان المقصود منهما الى
الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه
تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع

المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم
الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة
نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم وتجب في تلك الجملة
ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان
المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها انما يجيء بها
ليتعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده كما كان يعرفه قبل
من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصولا قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها
صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور بين النحاة
فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن
ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم
وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد
الاخبار والله لزيد قايم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل
قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية
بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب
العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب
ان يكون قضية معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك
بان سمعوا قوله في سورة التحريم يا ايها الذين امنوا قوا انفسكم
واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت
النار معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم
نزلت اولا بمكة فعرفوه منها نارا موصوفة بهذه الصفة

الصفة ثم جاء في سورة البقرة مشارًا بها الى ما عرفوه اولا قلنا
يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب في سورة
التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام والمشركون
لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده
فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله
مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن
المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند اليه او من حمله على معناه
ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز والسهو لكن فرق القصد
الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه
ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين ان اي موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو انا كذبت
انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
فان قيل لم لا يراد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانا عرفت
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو
التكرير بل التقديم الا يرى انه صرح بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت
انت تقرير الحكم وهو انما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي
لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل
بل في آخر بحث المسند ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص
بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده
في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت

الا انه لم يكن من التاكيد الصناعي للمسند اليه

في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم
وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد
الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه
المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية
بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو
قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى
الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني
زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يفي
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا
انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع
من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء
المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة
واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان
وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون
على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان
ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز
لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا

ومحتملاً لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيساً ولذا قال الشيخ عبد القاهر
لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه توجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول
من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان
كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان
الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان
كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر محرض
باعث ونحو ذلك فانما يدفع بتاكيد المسند اليه لان توهم التجوز انما وقع
فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم
مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح
لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة
لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته
وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما مختصا لمتبوعه
وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان
عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا لمتبوعه ما ذكروا ان
في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري
عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه
عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في
هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
... منصوب بمفعول لقوله والمؤمن والمراد ... مشتق من الامن والمؤمن ... الطيور التي ... مكة [illegible]

الطير موصوف اجري على الصفة مع انه عطف بيان للصفة فكذا كل موصوف اجري على الصفة فهو عطف بيان ايضا

انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق في ذلك قلت
ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه
من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في
هذا البحث مثلا ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد
على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به
للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة
وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد
اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له
الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من اله لا عن اتخاذ جنس
الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنس فوصف
الهين باثنين واله بواحدة ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي
قصده صاحب الكشاف في قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال
على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد الدلالة على ان المعنى
به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه
وقوله يؤكده ان يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما
يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة
من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد
في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر
فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير
كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه حيث
جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطاير ليدل على

على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاثنان
تشتركان في ان الوصف بهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة
في الارض وطاير يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد
وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين
ان لا خلاف فيما بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص
على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرحه للمفتاح على انه
عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى
في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن
ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد
في متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء
الآخر اعني الجنس فكل منهما تابع غير صفة توضح متبوعه فيكون
عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الوصف
الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من
الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او تاكيدا او مدح او نحو ذلك
وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته
عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون
الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل
على الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى
ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج
بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يتوم

الا ان رجح العلامة

في نصب الجن اقول الاشارة اليه اقرب الى انه مفعول اول
لجعلوا وشركاء مفعول ثان ولله ظرف لغو والقول الثاني
ان الجن مفعول لفعل مضمر واحد اختيار السكاكي والقول الثالث
انه عطف بيان اوبدل كذا في شرح المفتاح للسيد قدس سره

مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام
المبدل منه الا يرى ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الاولى انه بدل منه لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ
الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه
وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث
يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه عند
التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو
جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين المبدل منه
وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه فنحو الآلهين اثنين اذا جعلنا بدلا يكون بدل الكل
دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه
الآلهين ومثل سلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين
المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه
ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة
له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه
لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد
للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في
الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي الزيادة
التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير
اي الاتيان الزيادة

والتوكيد زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس
التقرير وبيان التوكيد في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فايدة البدل التوكيد لما
فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره
صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل
على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال
فان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني
زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني
زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام
بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من
التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير
كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح
واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه **فلتفصيل المسند اليه
مع اختصار** نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة
على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع من غير تعرض لتقديم او تاخير او معية واحترز بقوله مع اختصار
عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس
من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة **او لتفصيل المسند** بانه قد حصل
من احد المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك
الا مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو وبعده بيوم
او سنة وما اشبه ذلك **نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم
حتى خالد** فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان
الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة

وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الآ فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقض
شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهناً من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر
الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته
للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات
الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك
معاً ويكون خالد اضعفهم او اقواهم ففي تفصيل المسند في حتى انه يعتبر
في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل
على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معاً
قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه
ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه
امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص
والمقصود من الكلام فهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي جاءني
زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه
معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني
زيد فعمرو وكان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معاً
او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء
العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني
الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا
في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل ويشرب
وينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند

فيشرب

للمستدرك او د التابع عن الخطأ في الحكم الى الصواب ويجي تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا
(مثال قصر القلب) (مثال قصر الافراد)
وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المص ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه التابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع ففي ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى تفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
(بل)
او الحكم متحقق الثبوت له ففي ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فهو

اثبت المخالفة بين كلام صاحب المفتاح وبين كلام النحاة

الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اى ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو وللابهام نحو وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه تجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده السكاكي من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسير اللضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فايدته يرجع اليهما لانه يجعل احدهما مخصصا والآخر مقصورا

ضمير الفصل / المسند / ضمير الفصل / مسند / اى فايدة ضمير الفصل / اى قطع النظر من كلا القولين

ومقصورًا والآخر مختصابه ومقصورًا عليه فلتخصيصه اى تخصيص
المسند اليه بالمسند يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد
هو القايم ان القيام مقصور على زيد لايتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال
فى تاكيده لاعمرو فان قلت الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه
بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص
المسند ولايعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح على
ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت
فلانًا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصًا
بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ماصح اتصافه بكونه
مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الا يرى الى قولهم فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لانعبد غيرك اى على المسند اليه
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه
يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف
فى قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف
فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت
صفة المفلحين وتحققوا ماهم وتصوروا بصورتهم الحقيقية
فهم هم لايعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لايعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لايتجاوزونه
الى صفة اخرى وهذا غلط منشؤه عدم التدرب فى هذا الفن
وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر
للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلائل الاعجاز حيث
قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكره دقيقا مثل
قولك هو البطل الحامى لاتريد انه البطل المعهود ولاقصر جنس

نعم ما فهم من كلام صاحب الكشاف فى يكون تعريف المسند اليه بضم الفصل لقصر المسند اليه على المسند بمقتضى زعم الزاعم

اى لايعدون تلك الحقيقة الى

حتى يكون اللام للعهد

حتى يكون للجنس

البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت
بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي
ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت
تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة
له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف
حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل
بل صرح في هذه الآية بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة
للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو
يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان
التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه
ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او لقصر المسند اليه على المسند نحو
الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام موت
اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه فان قلت
كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه
انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان
تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتداء والمفعول على الفعل ونحو
ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتداء على الخبر والفعل على الفاعل وذلك

اذا كان المبتداء والخبر معرفتين فيحتمل قصر المسند اليه على المسند وقصر المسند على المسند اليه الا اذا كان احدهما اعم من الآخر مطلقا فيتعين قصر الاعم على الاخص كما في الشرح من الحسب والكرم [illegible] من وجه [illegible] قصر المسند اليه على المسند [illegible] قصر المسند

وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد
قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه
من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول
وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون
ذكره اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن
كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار
المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم اما لانه لان المحكوم عليه ولا بد من
تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر
الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو
الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي
العدول عن الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو
العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم
المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع
لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل
المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع
في النفس كقوله اى قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها
فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من
جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي
ليس بنفساني في ان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في الحواشي

جار خلايق الابدان جوركى مرثية ديوان

قوله ولا بد في لام الحقيقة الخ جواب سوال مقدر وهو ان يقال
ان قصد بلام الحقيقة الاشارة الى الماهية من حيث هي لم تميز عن
اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجع
والرجعى اسم جنس قصد به الاشارة الى الماهية من حيث اي هي
الا انه ليس فيه دلالة على البعضية والكلية وكذلك الرجعى معرفا
باللام الحقيقة ليست دلالة على البعضية والكلية فيكون المعرف
بلام الحقيقة واسم الجنس متساويين في الدلالة وجوابه ولا بد في لام الحقيقة

السقط وقبله بان امر الآية واختلف الناس فذاع الى اضلال
ومارد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين
ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عم ولا ناقة صالح
ولا ثعبان موسى عم ولا الققنس على ما وقع في الشرح لانه
لا يناسب السياق واما التعجيل للمسرة او المساءة للتفاؤل او
التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام
انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر او لانه يستلذ لكونه
محبوبا واما لنحو ذلك مثل لاظهار تعظيم نحو رجل فاضل في الدار
وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار
ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند
على الاستمرار لا مجرد الاخبار من صدوره عنه كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه
حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف يشرب الزاهد
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال
وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر
يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا
وبالخبر الثاني الاخبار والمص لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر
المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق
والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا
وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب
مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل لانه لا
يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا
بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نم ان

لكن للتقديم دخل في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل
المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله لكان وجهًا
ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تَهْزُزْ بني قَطَنٍ تَجِدْهُم
سيوفًا في عواتقهم سيوفٌ جلوسٌ في مجالسهم رِزانٌ وانِ
ضيفٌ اَلَمَّ فهم خنوفٌ والمراد هم خنوف كذا في المفتاح اي محل
الاستشهاد وهو قوله هم خنوف بتقديم المسند اليه فقول المص
هذا التفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي في نحو انا سعيت
في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان خنوفا جمع خافٍ بمعنى
خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر
في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا
بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل
وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم فهم خنوف غير مناسب للمقام
نعم الحصر الحقيقي غير مناسب للمقام لا مطلق الحصر بل غير الحقيقي
يناسب للمقام بمعنى انهم بانفسهم يهتمون لامر الضيافة لا يفوضون
الى غيرهم من الخدام وغيره وهذا المعنى يناسب للمقام اي مناسبة
لانه يقتضي الى كمال لطفهم وكرمهم واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص
ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار في قوله واما الحالة المقتضية
لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم
مفيدًا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر اورد في دلائل
الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه
ليفيد اي التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه

والتقييد بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب
المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت
علينا بعزيز ان وَلي حرفَ النفي اى ان كان المسند اليه بعد حرف
اى قرب المسند اليه حرف النفى
النفي بلا فصل من قولهم وَليك اى قربَ منك نحو ما انا قلتُ
هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفي الفعل
عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفي عنه من العموم
اى عن المتكلم
والخصوص فلا يقال هذا الا في شئ ثبت انه مقول لغيرك
وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواكَ قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه
لا بالنسبة الى جميع مَن في العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد
التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا
قلت ولا غيرى لان مفهومَ الاول اعنى ما انا قلتُ ثبوتُ
قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعنى ولا غيرى
نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا
المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيرى اللهم
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطبُ بكَ ظنين فاسدين احدهما انك قلتَ
هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك
انت قلتَ لا غيرى فتقول له ما انا قلته ولا احد غيرى قصدًا
الى انكار نفس الفعل فيتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا
انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيتُ
هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح ولا ما انا رائيت احدًا لانه
اى لا يصح

لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على
وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور
هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لانم ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد
من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي
الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير
من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد
واعتذر بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ايمة
اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل
في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا
على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون
كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم
من احد عنه حاجزين وفسر مرة في قوله تعالى لستن كاحد من النساء
بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت
في سياق النفي كما توهمه البعض فظاهر كلام الصحاح انه بحسب
وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد
لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى

ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات والجماعات
واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس
ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار
الذي ذكرنا في الوجهين الذين ذكرناهما في الاعتراض
في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير
ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما يجيء فلا يكون لخصوصية
لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله
في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون
المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي الروية الواقعة على
جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من
نفي الروية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره
بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه
ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي
لا يقال السلب الكلي فيه ان الروية الواقعة على كل منفية ويتم
ما ذكره لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح واللازم امتناع ما
انا ضربت زيدا الا ان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع
على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم
بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت
احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم معتقد المخاطب
على ما كولك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء هنا

في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين
المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا
عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقرير بخلافه
وقد اعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا هو
السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه
اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه
وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس
اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل
فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم ومع تفاوته
ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين
تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل
دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في
نحو ما انا قلت هذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول
قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت تارة
للتقوى وتارة للتخصيص كما نذكر عن قريب واذا قدم على
الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين
التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته ولكن
اخطاء في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد

وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك
فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود
سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه انت وحدك
او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه
الذي في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت حال
المناظرة في شيء يثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما
وكان خلفا من القول ان يقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت
اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس
فنفيت ان تكون هو كلامه فاذا اعتقد مخاطبك ان هناك
انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او يرى احدا من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا
قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون
هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي
لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي
فيه ان يكون انا قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا
ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت
شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل
على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه

٦٢

فيمن د

بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ في نفي
الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او مشاركة المذكور كما اذا
قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما
يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل
على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده
او مشاركة الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي
ان يكون انسانا غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه
مقدر عام فيجب الا يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة
الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت
زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته
يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء حرف
النفي يقتضي ذلك وجوابه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه
وايلاء حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا
متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب
ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا
مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك
ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله
غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير
زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا تكون فاعله
فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل

(interlinear glosses: من طرف الشيخين وغيرهما — اي بين المتكلم والمخاطب — اي الفعل — اخر)

وهو الامر الذي
وقع من عدا زيدا

المعيّن ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه على ذلك الفعل فيتناقض
بخلاف ما ضربت الا زيدًا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معيّن وح
يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتي
التوفيق لا يقال لجواز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من
عدا زيدًا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه
المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبًا له
بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله فلا يلزم ان لا يكون مضروبًا له اصلًا
لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله
فيكون هو ثابتًا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض
النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدًا اجدر بان يعترض عليه
فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل
الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب استثني منه
زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون
من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدًا
فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
مخاطب
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس
مخالفة له في مجرد التعليل بل يظهر اثره في قولنا ما انا قرات القران
الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد
قد قرا كل القران سوى الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون
الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما مر هذا محال والا عطف
على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف
النفي فهو يفيد التخصيص قطعًا سواء كان منكرًا او معرفًا مظهرًا
او مضمرًا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو

نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا
ما قمت فقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم
ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول
قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو
ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا
وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد رفع شبهة خالجت
قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني
انه صدر منك بمشاركة الغير والدال به صريحا ومطابقة على دفع الثاني
نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع
دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع
وتحقق انه يفعل الاعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب
تقويه تكرر الاسناد كما نذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان
الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا
الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف به ليتفرع عليه
التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب
وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه
لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولك لا تكذب نفي الكذب
عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب
هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه
الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز

الاول نحو لا غيري
[illegible]

او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا
سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي
من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب
المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت
انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته
خبر ان — اسم ان — او يوجد
وقد وقع خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال
بالنصب عطف على ان يكون
الاخير ابتداء مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب
وهو قوله سعيت انا في حاجتك — حال من وجود السعي
بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي
جواب اذا قلته
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير
لانه محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل
التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتحير
وذلك انه قد قال انك اذا قلت ابتداء من غير علم المخاطب بوجود سعي
منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي
منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت
في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك
فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان
قولك انا سعيت في حاجتك انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة
وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون
باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون
سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك
واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء
بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير
على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير بما هله كان تجوزا

64

تجوزا او الا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكره من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر وبين البناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي

قوله ولفظ دلائل الاعجاز صريح في تخصيص ... ان يقال ... ولم يدر ... اجاب بقوله لفظ دلائل ... فيكون قد تقدم قبله

نحو انا قمت وان ما قمت
نحو زيد قام او زيد ما قام
نحو رجل قام

مضمرًا كان الاسم او مظهرًا معرفا او منكرًا مثبتًا كان الفعل
او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعًا فظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه
قائل بالجزم في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم واشاله مما فيه
المسند اليه مظهر معرفا ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص
ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان مظهرا فلا يكون
للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص
والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وبين
ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف
محمول على الابتداء على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد
التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما الاول بقوله ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اي لا لفظا
نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا
في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله
وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى والا وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى
الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء
جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في
نحو انا قمت او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر
ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى
هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط

ولم يقدر
اي جاز التقديم
ولم يقدر كما
وانا قمت

فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف
قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه
من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لا ليكون فاعلا
معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب
واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من المضمر يعني قدر ان
اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه
اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى
التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه
مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي
في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل
جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير
الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير
لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه
واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي لهذا التقدير
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل
عند القصد الى ان المهر شر واحد وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه
حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة
بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر
بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون
المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر

ذا ناب الاشر اي فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من
التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه
لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير
لان الايمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر
ذا ناب الا شر وللقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتقطيع
لتحصل النوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتي التوفيق والنكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتداء كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع لهذا
الاشكال الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة
التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف
بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا مبتدا
رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا اي لا خبره
على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخويك
وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل
سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على
حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جايز كما مر في جرد ان
قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العايذات الطير لانا
نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل

اي الفاعل لا يحتمل التقديم

ان فلا يمتنع تقديمه

جعل مبتداءً واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون
الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا
فلما يعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل
حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه
حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة
فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف
في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان
يشكى الى الاموات مالقى الاحياء بعدهم من شدة الكلم ثم اشتكت
لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه
عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولك انا قمت وانت قمت
وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد
اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاء في بدل اصطلاحي قلت
امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا
الطير في قوله والمؤمن العايذات الطير عطف بيان للعايذات
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على
الابدال لامتناع تقدم البدل على المبدل منه ومنع هذا محض مكابرة
ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قايم بعينه
واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيد الضمير المستتر في كان لدلالة
قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له
ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة
ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل
ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو

على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل
واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فلا يقبل به احد ثم لا نم
انتفاء التخصيص في صورة المنكر اذ نحو رجل جاءني لولا تقديم التقديم لحصوله
ان التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكي في شر اهر ذا ناب من
التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير
فهو وان لم يصرح السكاكي بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك
حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتداء لا يقال
التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد
منه لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة
وقوعه مبتداء كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا
توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد
التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا
رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير
اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم الشر لان المعنى
ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل
هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد
ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قايم لما لم
يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قايم وانت قايم وهو قايم
اشبه بالخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه
متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة
كما لا يتغير الخالي عنه عن الضمير نحو انا غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه
مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع
شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشمل على امرين احدهما

احدهما المقاربة في التنقول والثاني عدم كمال التنقول فقوله لتضمنه الضمير علة الاول
وقوله وشبهه علة الثاني ولا تخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرا
وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير
لم يحكم انه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فعلا
عدل به الى صورة الاسم لكراهة دخولها هو في صورة لام التعريف على صريح
الفعل ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب
في نحو رجل قايم نحو رجلا قايما ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها
للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي
واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان
الحكم بالافراد والاعراب في قايم من زيد قايم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد
والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت
عن الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد
وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه السكاكي في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل
تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال
المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان
الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل ح لهذا الكلام ومما يرى
تقويمه على المسنو كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو
مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب
نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيرك بالكثير هذا الناس
يخشى اي الامير حمل وانا لا اتخشى فالاول كناية عن ثبوت الفعل
او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل
لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واريد ان من كان
على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل
مخاطب

كذا ولا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى
والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن
سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود من غير المخاطب مثلا ثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه
اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم
يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة
لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية
ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل ومغاير لمن اضيفا
اليه كما في قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم
فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد
هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب
بان يراد بمثلك وغيري انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله
من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة
التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير
ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا
معناه انا لم افعل فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية
ويلزم فيه مثل فليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم
اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب
بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم
لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله
يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان
مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول
المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على

على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين
الاسمين يتقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى ويرى لا يستقيم
فيهما اذا لم تقدما على فعل لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما
مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن
معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقدم المسند اليه المسور
بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى
على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان
لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر
نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم
ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن فرد والتاخير النفي عن جملة
الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن
حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا
لنفي العموم لزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم بط لان التاسيس
خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام
على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون
هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف
السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة

بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا
جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود
الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا
فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان
قولنا الانسان لم يتم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يتم بعض
الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام
عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما
كان يصدق نفي القيام عن البعض وكل ما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يتم صدق
بعض الانسان لم يتم وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهما في قوة
لم يتم بعض الانسان صح
السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية
الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من افراد
الانسان او بان يكون منفيا عن بعض من افراد ثابتا للبعض آخر وعلى
كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا
عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يتم بدون كل
كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك لكان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يتم نفي الحكم عن كل فرد ليكون
كل للتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان
قولنا لم يتم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية المقتضية لنفي الحكم عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم

٦٩

بقايم وانما قال المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل
نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل
تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما
كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة
الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها ان موضوع
المهملة نكرة غير مصورة بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك
مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم
في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد
العموم في الاثبات كالمصدر بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي
انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب
جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في القوة السالبة الكلية يكون معنى
لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا
لم يقم كل انسان ولو كان معناه ايضا نفي الحكم من كل فرد يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب
ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير
بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين
فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير
ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان
لافادة النفي من كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة
المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني

اي نفي القيام عن كل فرد والثاني نفيه عن جملة الافراد

اى الاسناد والحكم حرف

السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد
الثانى اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق اليه فيكون اى على
تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيد اللمعنى الى حصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده
لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل
فرد فى لم يقم كل انسان انما افاده فى نفس الاسناد الى كل لا شئ آخر ليكون كل
لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد
هو التاكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى
كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير
ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعنى السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفى عن فرد فقد افادت النفى عن الجملة
فاذا دخلت كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد ح يكون
معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا
بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن
كل تاسيسا فلو جعلناه للنفى عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب
مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا
اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان
لما كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة ايضا فكلا المعنيين
حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل
انه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال
دلالة قولنا لم يقم انسان على النفى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة
لم يقم كل انسان بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا الا انا نقول انما ان يشترط
بل تاسيس

اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون
كل في قولنا لم يتم كل ان تاكيدًا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان
اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل ان لم يتم عند جعله للنفي عن جملة الافراد
تاكيدا لان دلالة قولنا ان لم يتم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظ
وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا
(من طرف رحمه تعالى — اضراب عن قوله لا يقال)
عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر
او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يتم ان هو القسم الاول
فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يتم كل ان للنفي
عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسًا قطعا لان هذا
المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان
قولنا لم يتم ان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بيّن
فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة
باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا
نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليًا وقد اهمل
فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يُبيّن فيها ان الايجاب او السلب
في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي يبين فيها ان الحكم على كل افراد
الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يتم ان انما هو تعريف الكلية
دون المهملة واما انه لا سور فيها فمم اذ التقدير انه يبين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور
بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور الكلي لا شيء ولا واحد فلم يتصدوا
الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرًا واجمعين
ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية

وهي كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلام مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت كلمة كل معمولة فكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء في كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير بالتاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان والكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله واذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه هو مؤخر تقديرا لاقتضاء مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن كل

عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فصل عامل في كل على ما يشهد به المثال
المذكور والمعنى بان اُخّرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل
فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني
القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا
كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم
لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل
الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على
ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم
وما سرت كل الايام ونحو ذلك فني جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول
خاصة كالا اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض
مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي
حمل عليها او اُعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب
كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد
ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا
كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق
الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل
او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم
آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم
فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق
والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح
الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده بحيث
لا يصلح ان يتعلق [illegible] الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال
فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا

ذلك اشارة الى الجواب

الحكم الكثير لا لكل والا ان وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت
على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف
اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال
له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت
يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر والنسيان وعليه
اي على عموم النفي وشمول كل فرد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
على ذنبا كله لم اصنع برفع كل على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب
قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج
بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين
لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم
فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة
له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له
ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما
اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية
نحو زيدا ضربت وليس في نصب كلها هنا ما يكسر له وزنا وسياق
كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان
النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح
عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة

ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها
مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في
كلامهم الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جاءني كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت
بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت
عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جايز على السعة
اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب
واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها كل لاستعملها كل
مفعولا وهو غير جايز لان كلا اذا اضيف لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء
لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان
معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت
الى المضمر كان الجملة متقدمة كلمة كل ما ذكرنا لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة كلمة كل
عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر اي كلمة كل اي في المبتداء
ان كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء
بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتنكير والتقديم والتاخير ابن حاجب اي تاخير المسند اليه
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى
الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا
مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون
الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير اي الضمير في نعم اي الرجل
عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم
الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي
هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم
تفسيره بنكرة ليعم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر
بالفاعل فلا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان

اوفي حكم التقدم الا انهم يجعلوه مبتداء

ثم بعد تفسير المضمر بالنكرة صار قولنا نعم رجلاً مثل الرجل في الابهام والاجمال ولابد
من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلاً زيد
وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتداء محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلا خبره
والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون
عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك
لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالاً الزيدون ولفات
الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى
له ح قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او مثنى
او لمجموع لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم
الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير
المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة
وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى
ذرعها سبعون ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم
هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة والاضمار فيه خلاف
مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث
غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة
لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي
زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المص
لنحو قولهم ياله رجلا ويالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن
سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع
المظهر ما يعقبه ذلك الضمير ان يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع

اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب
الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد
ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهن فضل تمكن لان ما يحصل بعد
مقاساة التعب ومعانات الطلب له فى القلب محل ومكانة
لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم
التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير الشان
وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا
وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى
انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع
المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم
بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره
ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن اولانه يبلغ من عظم
شانه الى ان صار متعقلا للاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعاء ان
الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله فى المطلع زارت عليها للظلام
رواق وقد يعكس اى المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع
موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تميز المسند اليه لاختصاصه
بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى
كامل فى الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت
عليه مذاهبه معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك
الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نح الامور اتقنه زنديقا

كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله
هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه اختص لحكم بديع
عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين
ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال
ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص
المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الكلام بديعا انه ضمن
ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية
اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه
اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته
بان كان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره
اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن
الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى كي احزن من
شجي يشجى على وزن علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال
شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت
بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر
الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضع موضع المضمر
غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اي تمكن المسند اليه عند
السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه
يصمد اليه من الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد
في موضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله

قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع فى
ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا لمن
امرته بشئ الى الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال
الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك
وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى
من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى
فتوكل على الله حيث لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية داعى النبى عم
الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف
الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى
اتاكا مقرا بالذنوب فقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد
فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصى آتيتك على ان يكون العاصى
بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس
فى لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى قل
قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله
النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبى
ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذى وجب
الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كاينا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسى
قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الغيبة ففى العبارة ادنى
تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالمذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا لمضمر غايب والاول وفق

بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل
الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل
ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غايب
او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منهما
قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر اولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب لمقصود المص من تعميم تفسير السكاكي
ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان
من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقوله صاحب الكشاف انه يسمى
التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم
الثلثة كقوله اي قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة
وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة
السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب
والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو
التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه
الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة اي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام
المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم
واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيده تطرية

تجديد بيدار

تطرية لنشاط و ايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير
اشياء ليس من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم
وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباح ونحو ذلك مما عبر
عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او الخطاب وتارة باسم المظهر
او ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا لبصر خذ بيدي وفي التنزيل
انت فعلت بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها
تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واهدنا وانعمت فان الالتفات
انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على
كل منها انه تعبر عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير لك في هذا
الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم
عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون
بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى
بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات
والقياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله عليه انا الذي سمتني امي حيدر
كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول
لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال
برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو
مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده
وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو
ان يكون التعبيران في الكلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه
من آياتنا فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة

ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام آخر بل هو من
متعلقات يريه ومتمماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص
منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من
الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق
منها فعدل عنه الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم
التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام
الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك
من نبإ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين
وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة
ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول
عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا
وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلثة التفاتات في ثلثة
ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل
يجوز ان يكون احدها في بات والاخران في جاءني باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات
او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب
لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من
الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور
ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون عن شيء حاصل
واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك
الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب
الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها
وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب للنفس حتى يكون المعبر عنه

المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلق منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا
عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم مثال الانتقال
من التكلم الى الخطاب وما لى لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان
ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعبر عنه
واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لى لا اعبد المخاطبون والمعنى
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون
فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم
ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير
اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم في قوله من بناء جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى
الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر
وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون
وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان
واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر
عند السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق
انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من
خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغايب والمخاطب في الكلام القديم وانما
استعمال المولدين ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك
اي ذهب بك في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي:
طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب.

اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اى زمان قرب
المشيب واقباله على الهجوم يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب
فى طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب
وليلى مفعوله الثانى اى يكلفنى ذلك القلب ليلى ويطالبنى بوصلها
وروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول
محذوف اى شدايد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه
التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات
آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شط اى بعد وليها اى قربها
وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز
ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت
رجعت
عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل
والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن
الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان
اياه نعبد وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله
اياك فاق ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر
فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله لا مع غيره
بخلاف قول جرير ثق بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثنى يا فداك ابى وامى بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس
من الالتفات فى شىء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب
بالبيت الثانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابن المعلاء

ان الحكى هم فاعلى بنيخ

العلاء هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينتفع في اولاك ففيه التفات
عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك
وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو
وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما
تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء
او نحوهما كقوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من
قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت
الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي
البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلج شيء فتلتفت
الى الكلام تزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه
يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال
فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة
ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا انتقل
من اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا
ذلك الكلام
من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي
الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه تختص به بحسب مناسبة المقام
كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر
جزاء الشرط
يجد العبد من نفسه محركا [illegible] للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العامة قوي ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين
يرجع

المتميزة انه ان ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية ان
مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحيث يوجب ذلك
المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه
متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة
والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره
وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات
مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة
على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام
ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان
فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المص
جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق
بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز
فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان
العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان
المخاطب ادخل في التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليق
بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء
وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس

النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه
المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب
تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند
العبد متميزا عن ساير الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه و يشاهده
حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان يكون عن قلب
حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه
الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر ذكر عدة اقسام منه وان لم يكن من
مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير
ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم
المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام
المخاطب على خلاف ما اراد تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو الاولى
بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال
كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل
الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز
وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم
في كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض
الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو الاولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد

فجدير بان يُصفد بان يُعطى المال ويهب من الاصفاد لا الا ان يُصفد
اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم
حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد
ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سواله منزلة غيره اى غير ذلك السوال
تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك السائل او المهم له
كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج
سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا
ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى
ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة
فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب
ذلك الاختلاف معالم يوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته
وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض
لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من
دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك
ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السوال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق
فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اى من خلاف
مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق
وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات

من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب
ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى
ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع ونحوه التعبير بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى يوم مجموع له الناس
ان يجمع فيه الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع
ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول
يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع
ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال
يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند
الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع
للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف
وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله تعالى ان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم
يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظ فيما لم يقع هو
الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا
والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظ القلب وهو ان
يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما
ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه
ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع
الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة

المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض
والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك
يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في
الراس والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب
هو ان يوطن بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف
(في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم)
وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك
لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السود دمن الناس (البادية)
واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة كلا يبالي
ان من منهم ابحبا كان ام غير ابحبين فقيل انه قلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل
اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف
الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور
بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه فهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان
ظبي مبتداء وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو
ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر
من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون
زيد مبتداء بخلاف هل زيد قام ولا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم
كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة
المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا لان
المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبله اي
القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة وشجع
عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل

وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا
لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف قبل كقوله اي قول رؤبة
ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع
الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه
وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون
سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره
بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة
والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو
على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي كقول
القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
من طينت السطح بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين بالتبن
والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت
بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن يستطاعا ولقائل ان يقول انه
يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن
بالسياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس
المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب
جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه
حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة
بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال
اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه

ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جمع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء
الفيته ووجدته اي لم الف لذة الصفقة بل وجدت بخلافها جمع
الاقدام فارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات
يدل على انه جرح وتحذر منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح
ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب
ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله
وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما
جعله بمعنى الف فلا قرينة عليه لما فيه من بتر النظم ودلالة الكلام على
اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جمع البصيرة حالا من اصب
صار المعنى اجرح في هذه الحالة بل جرحت حين الاقدام قارح البصيرة
على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جمع البصيرة مفعولا
ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام
المرزوقي وهو ان جمع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجمع
البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كانت عليها اولا لم يعرض
له انه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقارح
الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك
لانه قال المعنى انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا
ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على ما قد صار اقوى في الحروب قارحا
بطول ممارستي وتكرر مبارزتي **الباب الثالث احوال المسند** اما تركه
فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه
رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج

بصيرته الاولى لم يبق الا نحي والاغلب
في اختيار النطق والاغراض بل ...

81

الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المنابة في الاحتياج

فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي

ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس

المائي رحله اي منزله وماواه وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر ومعناه

التحسر على الغربة والتوجع على الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني

لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر

مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظ الوزن ولا يجوز ان يكون غريب

خبرا عنهما لافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان

زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على

محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم

ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان

لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها

عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك ههنا في عامل كما تقول

ليت زيدا قايم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصدا

لتسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول

ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية

على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اول اقوى فقدمه ليتاتى

الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من

ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب

قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى

ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابيون الاية وقال

الصابيون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة

ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابيون

التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب
عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن في غيرهم وههنا انحاث
لايحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراى مختلف
هذا التصريح بان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس
البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدى بريا ومن اجل الطوى
رماني على ان بريا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عندى من عطف
المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر وقد كان منه البر والبحر مترعا ان
البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر
ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما قدم لغرض الاهتمام ولو انهم قدروا
المحذوف من الثاني منصوبا اى كنت منه بريا ووالدى ايضا بريا وكان
البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان
زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اى
عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك
خرجت فاذا زيد اى موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا
المفاجأة يدل على مطلق الوجود واذا ازيد فعل خاص مثل قائم [illegible]
او قاعدا او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل [illegible] الفعل
على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان
المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي السببية
التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة زيد لازمة للخروج
وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت وجود
زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت في يكون منصوبا به لا ظرفا
ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف في لا يكون مضافا الى الجملة
وقال

كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
والمراد ووالدى قوله فيما قدم فيعنى كيف والدنية جوده
[illegible]

وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اى فبالمكان زيد
والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب
اذ لا يصح لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان
مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب واصحاب
ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا
والسفر الرفاق [جمع رفيق] قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب بحذف
المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول
الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى
نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا
بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت
ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها [عند البلغاء / عند النحويين] الحاضنة له والمتكفلة بشانه
والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر ولهذا
بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه
قوله ان محلا يعنى على هذا الاسلوب الذى هو حذف خبر ان المكسورة
ظرفا ولم يتعرض انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول
وابدل من ضمير المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال
لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم
او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ الغرض من الاتيان
بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل
على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيدا [حذف]
ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم لان حذف المؤكد اسهل
من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد

قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس
هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر
برز الكلام في صورة المبتداء والخبر مثاله كان قولنا انا سعيت في حاجتك
وهو مبتداء وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله
في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت
عنده الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد متقدم وهذا
الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين
حذف المسند اى فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اى فامرى صبر جميل
ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى
فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان
سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل
لا يدل على حصوله او بانه في الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت
صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له دون حذف الخبر وبان
قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتداء على خصوص حذف
الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة
شرط الحذف فلا يجوز اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
بسهولة ويرجح حذف المبتداء بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتداء التعريف فحمل
الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة
وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى

المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولون لنا او فى الوجود الهة ثلثة
او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلثة اى مستوون فى استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد
الحاق اثنين لواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال
صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس
بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو
عندك يخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة
جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند اليه والمسند وتقدر على
ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قايم ام هو قاعد وازيد
عندك ام عمرو او عندك عمرو قام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على
الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلتين المشتركتين فى الفاعل
نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل
فهى متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسوال
محقق نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اى
خلقهما الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سوال محقق وجمهور النحاة على
ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السوال عن الفاعل ولان
القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السوال
عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السوال

عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره بتداء كقولنا الله خلقها
يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى
من اسم الفاعل وهو حاصل فى قولنا الله خلقها لظهور ان السوال
جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية
ليطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل وتقديم المسئول
عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى
ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم او مقدر عطف على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال
مقدر نحو قول ضرار بن نهشل فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل
من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع اى ذليل لخصومة متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اى يبكيه
من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء
وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما
تطيح الطوايح المختبط الذى ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهو الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة على
غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوايح واطاحته
الطوايح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية اى سائل من اجل اذهاب الوقايع ماله او بيبكى
المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير من معنى
عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو
ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع
المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا للسؤال

لسوال متقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب
يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك
لانه لما قال ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل
فلما قيل ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد
واقوى ولان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال
ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر لا في من يبكيه لانه سوال عن تعيين
الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلثة
مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل
جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون
وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع
في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي
بخلاف ما اذا بني الفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل
نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته
عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين
من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاستمام
به دون الاهتمام بالفاعل وتقويه على الفاعل المظهر يوهم ان الا اهتمام
به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل
مع تقويم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره
اي ذكر المسند فلما مر في المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف
نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض
لغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى
بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك

او ان يتعين كونه اى المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد
كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقوله زيد يقاوم
الاسد عند قيام القراين كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول
التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند ولتا
تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اى
جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو
جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب
في زيد قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة التقوى
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فخرج فاعل
المصدر فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرار نحو عرفت عرفت او حرف
التاكيد نحو ان زيدا قايم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم في الاصطلاح التكرير د
هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد
التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت
في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى
لكنه يفيده ضرورة تكرار الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم
قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص
جملة فعلية وانا تاكيد متقدم لا مبتداء والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت
انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة
المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه
محكوما به بالثبوت بالمسند اليه وبالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي
ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه وبالانتفاء عنه ضرورة
ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وللقائل ان يقول لا نم
هذا جواب من
طرف السكاكي

لانه صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي
في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة
الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق
او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا فقد اسند
اليه ضرورة وقد فسّر السكاكي الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو
اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق
ابوه لزيد بمعنى انه يثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية
ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هاهنا الثبوت بالفعل حقيقة
لا نتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا
فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي بتقييد افراده
ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هاهنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي على
خلاف في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في
منطلق هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر
ان لا يكون مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده
والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه
ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد الفعل مثالا من هذا القبيل
لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت
لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح
ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى هذا
كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في
الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي
امثلة منها الكثير من البستين وفي الدار خالد وقال اذا التقدير استقر فيهما

اوحصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا
بجملة كان المسند في المثالين جملة وتحصل التقوى لان خاله مرفوع بالابتداء
لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شئ واشار الفاضل في الشرح
الى الجواب بان المثال الاول مبنى بان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثاني مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف
الاعتماد على شئ ثم قال وانما قيد المثال الاخير بتقدير استقر او حصل
لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالو مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع
ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا كالتنبيه
مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اسم او فعل
وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا ولذا
تركه المص ايضا ويدل على ماذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير السكاكي
تقوى الحكم يذكر في تقديم المسند فلوكان قصده انها امثلة لافراد المسند
لكان المناسب تاخيرها عن هذه الكلام لانه قد وقع منه في ضابط
الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرها
لا يكون مناسبا وهو ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب
ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد
انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعايد
بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد
منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا
ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قايم لان العايد مسند اليه
ودخل فيه نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته

ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعدها والعايد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو
مجموع الجملة التي وقعت خبر المبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند
اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه
ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه
بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات
او بالنفي فيطلب تعليق المسند ذكره على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكونه
ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق
فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدا اعني ابوه قد علق
بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل
مبتدا واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق
ابوه وانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء
لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل
اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات
لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله
او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله
او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية
لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى
انه سهو والا لكان المناسب ان يقول اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه
للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاول

الذي لا التباس اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح
ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه
هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في
قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي
صاحب المفتاح
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي
صاحب المفتاح
يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي
لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببي
او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا
كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا اي
يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة
كما ذكرنا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة
اقولاه
الثلثة اعني الماضي وهو الزمان قبل زمان تكلمك والمستقبل
وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض
وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قايم امس او الان
او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة
جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي
هو لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء
وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار
الذات لا يجتمع اجزاءه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما

او كلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف
القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه
ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني
ان على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه
اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة
الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه
ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع به الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق
ثابت ودايم من غير اعتبار تجدد وقال الشيخ عبد القاهر المقصود
من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان
كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون
بالفعل وقال ايضا موضع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير
اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر
من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق
يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة
زيد قايم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلف اسما وفعلا
واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول
مطلق او به او له او فيه او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية
الفايدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو اي فلزيادة
يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفايدة كما مر في المسند اليه ولما كان
هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به كان

لتربية الفايدة اذ لا فايدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمتقيد في نحو كان زيد منطلقا
لا كان لان منطلقا نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي
ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق
في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتعريف الفاعل على صفة
اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم
الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان
زيد قايما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء
الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي
انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار متقيدة
بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية
الفايدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من
الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق
به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثر او قادر على
التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل
بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل
[illegible] في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط
قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك

اكرمك وقت اكرامك اياى ولا تخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه
من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى
اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو
ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فيقول صاحب المفتاح ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب
بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس
بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولهذا لا يتقدم عليه
ما فى حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة
من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فى نفسها
اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق ولهذه الدقيقة
قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذ هب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما
او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة
ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند
وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك فى الجزاء لان قولنا
اكرمك ان جئتنى بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك
والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين
غيرها بحسب اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار اعتباره
موجود فان اصل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به
والشرطية قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على
تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال

الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود
للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد
انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك
الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها
بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها
ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع
الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر
انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فلم يكن المفهومين وتحقيق هذا
المقام على هذا الوجه من نفايس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان
واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام
الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم
بوقوعه في اعتقاده **فان قلت** كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع
الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جمع النحاة
وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له
المص **قلت** لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد
اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط
وعدم الجزم واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل
وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني
اكرمك حيث لا يعلم السائل ايكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو
القائل المخاطب

الخلو في الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك اباكيف تراعى
حق مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلاوقوع
الشرط هو انتفاء كونه اباله فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال
الى التاويل فقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو
بوقوع الشرط ولذلك اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل
اذا الجزم به كان الحكم النادر اى نادر الوقوع موقعا لان لان النادر
غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ
المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا
الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى المعنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاء تهم
اى قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى
اى يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جئ
في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي
حصولها مقطوع بها ولهذا عرفت تعريف الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق
وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولذا جئ بان دون اذا فيما قصد به النوع
كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث
شريف وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع
معين اوفرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما
يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما اوفرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم

الحسنة ونحوان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص

والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة ردًّا على صاحب المفتاح حيث

جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة

وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم

ذكر الحسنة لا تحقيقاً ولا تقديراً ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب

ان يكون المقصود حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة

المطلقة المتنوعة لها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل

انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل

الحسنة المعهودة التي لا يشك في وقوعها لكثرة الوقوع قطعية الحصول

حيث جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على

مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر

في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها

في ما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا

بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من

ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء

معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم

بمنزلة المعهود الحاضر وفي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون

انهم احقاء باختصاص هذه العظايم ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح

الناس اعتقادا واسوئهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس

دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون

الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون

الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فتوافق

لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على

على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل
فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود
وغيره فيكون السواء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع
افرادها اما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا الا مرجوحا
فاذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق
الحسنة كما هو المتقدم وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه
ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم
انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي
القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة
انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى
كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين
بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة
بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة
الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها
فان قلت جاز استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا
مس الناس ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض
فما وجهه قلت اما الاول فبالنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة
والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحق كل
ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا
والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم
المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول
عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا
والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا وقد

يستعمل اذا

في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا
سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول
ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك
فتقول ان يطلع الصبح وينقص الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتضجرا
وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت
فماذا تفعل او تنزيله اي المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه
مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير
المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض
المحال كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب
عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي
والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين
ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين
اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف
وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا
على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام
على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء نحيب مقتضى المقام
لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في
قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما تقرر
من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال
مقطوع به بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال

يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد
فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر
علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي
حقيقته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف
كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة
الى آخرين فنقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا تقطع بانهم يقومون
ام لا على من تحصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا بانه مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون
للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت
لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن
اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان
فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانهم لا ارتياب لهم
والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط مقطوع به فلا يصح
استعمال ان فيه لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال
وهو محتمل الوجود لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب

في المستقبل ولذا زعم الكوفيون أنّ إنْ ههنا بمعنى اذ وقد نصّ المبرد والزجاج
على ان إنْ لا يقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه
اذا اريد ابقاء معنى المضي مع انْ جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قدّ من قبُل وذلك لقوة
دلالة كان على المضي لتمحّضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى واما يُنسينك الشيطانُ فلا تقعد
بعد الذكرى انه يجوز ان يراد به ان كان الشيطان ينسينك قبل
النهي قبح مجالسةِ المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان
ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبر اليستقيم
المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا
جعل الجميع كانه لاقطع بارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال إنْ في هذا المقام
وليس من التغليب في شئ ولا مخلّص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب
على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم
عن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع
باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمه والتغليب
يجري في فنونٍ كثيرةٍ منه تغليب الذكور على الاناث بانْ يجرى على الذكور
صفةً مشتركةَ المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى
وكانت من القانتين عُدّت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب
لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي
كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربّها وبكتبه

وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كقوله
قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير
عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن
المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوه
كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن
والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا
وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث
كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل قوله تعالى وكانت من
القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من
الاتفاق في المعنى ولهذا تاولوا الزيدين بالمسمى بزيد فلا يطلق قرآن الا
على الطهرين والحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه
قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا
وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له
الا يرى ان القانتين موضع للذكر الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه
على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع
الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على
فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس
عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب

الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى
حكاية لنخرجنكم يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن
في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب
المتكلم على المخاطب او الغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا
ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم
ما فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قراه بتاء
الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار
التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير
عطف وتثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم
فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان
الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا
والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله
خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم
باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله
الناس ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في
لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم
ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا

وانا ثاً يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل
لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث
والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه المخاطب على الغايب والاما صح
ذكر الجمع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام
غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجمع
بلفظكم المختص بالعقلاء ففي لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان
القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة
اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس
فالخطاب مختص لهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير
حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما
يحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها
لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا ليبقى بقاءكم
ويدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد
بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد
كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله
وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على
ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر
الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونها تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول

امره معلقاً فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده
اي ولكون ان واذا التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره
يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على جعل حصول
الجزاء مترتباً على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا يرى
انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على
دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني
الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصول
معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان
يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته
على الحدوث في المستقبل فيجب ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا
الا لنكتة تطبيقاً للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر
من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان
جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على
الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس
وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن
واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره
الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك
وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري

[illegible]

خبر ثان

بالجزم وتهمّ لانه ليس لمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن
قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو
وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله
ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا نفوس اجال
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا
وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان
كذا حال انعقاد البيع واسباب الاشتراء او كون ما عطف على قوة
الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو
لانها كلها علل لابراز غير الحاصل [illegible] في معرض الحاصل اي لكون
ما هو للوقوع كالواقع كقوله ان مت كما سبق من انه يعبر عن
المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار
الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة هذا يصلح
مثالا للتفاؤل او اظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل
ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه
اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن

فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز
الاكراه عند انتفاء نا اجيب بوجوه الاول لانم ان التعليق بالشرط
يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط
يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء
في غاية السقوط لانه غلط نشاء من اشتراك اللفظ اذ لانم ان الشرط
النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته
معلقاً عليه حصول مضمون الجزاء اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة
عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي يقال شرط عليه
كذا اذا جعله علامة الاترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط
وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه
بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني
لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه
اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها
او لان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى عن الزنا الثالث
ان لا نحكم هو امعناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند
عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة
انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم
ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه الرابع انا سلمنا ان
الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن
الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض
اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب
الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك

من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم
الاشراك منه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابراز اللاشراك في معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك
بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني
الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم
الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان
في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر
جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال
الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب لسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه
اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداوه
ترك جه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه التعريض
بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا
من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه
اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا
ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه
قال للمخاطب قد انصفك المتكلم اولا ان المتكلم
قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من
لطايف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات
فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي يجدوكم مشركوا مكة ويظفروا
بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم

بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودّوا لو تكفرون ان تمنّوا ان
ترتدّوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال
قد ذكر موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة
الى لفظ الماضي فاى نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور
في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودّوا قبل كل شئ كفر المؤمنين
وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضارّ الدنيا والدين واسبق
المضارّ عندهم ان يردّ المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم
من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور
في المفتاح ان لزوم وداديتهم ان يردوهم كفارا المصادفتهم والظفر بهم
لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لهما اعني كونهم اعداء وبسطهم
الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم
لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء
بالمؤمنين في انفعها للمشركين لانحسام مادة المناصحة وارتفاع المقاتلة
والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز
انتفاءهما لو المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وقالوا
عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء وداد كفرهم بان يسلم
المشركون ايضا وان كان ممكنا محتملا لكن انه ابعد واخفى فان قلت
اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور
وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان
تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف
عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على
كلامين اى اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلايل الاعجاز
فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا

واحدًا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد
ودادة الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم اولم يظفروا فالاولى
ان يكون قوله وودّوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فانّ
تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت
الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء
مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداءً
وان لم يكن المراد الاظهار
والّا فالعداوة حاصلة ظفروا اولم يظفروا والاينال ان الآية نزلت في
حاطب بن ابي بلتعة حين وجّه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام
لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة
للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فيتحقق العداوة
وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح انّ
لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور
في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام
عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول
لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع
غيره على سبيل مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس
الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق
عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه
بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع معلقا لامتناع

اكرامك بامتناع ما امتنع من المجئ واظن انه لاحاجة اليه لان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قبل انما التعليق ما امتنع من حيث
انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله ما امتنع وهذا معنى
لطيف شنّع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متقني
كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد
فني الجملة هي امتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء
كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع
النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم
الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان
هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء
اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب
الا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء
تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها
لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه
حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت
الشمس طالعة فالعالم مضئ او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو
لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان
ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون

المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه
وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط وبهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع الثاني
يوجب رفع الثاني فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه
ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج
انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم
بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع
الاول انه يستدل بامتناع على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء
الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشية فهي عندهم قد يستعمل للدلالة على ان علة انتفاء
مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي كرم الله وجهه
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل ان عمر لم يهلك ويدل
على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء
نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر ان عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب
المعقول فقد جعلوا الو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم
الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم

استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات ان علة
انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب
والتصديقات ولاشك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الاية لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان
سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب المحقق واتباعه
انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا
وكم من عايب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء
الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لان الغرض منه صريح لعدم العصيان قلنا قد يستعمل
ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء
فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون
دايما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت
عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين
نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت
عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط

اي لوجود الشرط

الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق
الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني
اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق
في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون
لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء
هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا
منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء
الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام
قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء
وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا
كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا
ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون
ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي
غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله
لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء
المثبت حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة
فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم
عصيان مرتبطا بعدم الخوف وح فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء
القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر

حال وهو الارتباط بالشرط

اي الارتباط

بـ الخوف فلا يلزم التناقض